

دراسة تقييمية بيئية لدور المجلس القومي لحقوق الإنسان والجمعيات الأهلية ذات الصلة في نشر ثقافة حقوق الإنسان لدى شرائح متباينة من المجتمع المصري

محمود عبد الحميد عبد الستار^(١) - إجلال إسماعيل حلمي^(١) - أحمد محمد يوسف^(١)
(١) طالب دراسات عليا، كلية الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس (٢) كلية الآداب،
جامعة عين شمس (٣) المعهد العالي للخدمة الإجتماعية، القاهرة

المستخلص

تهدف الدراسة إلى تقييم الدور الإجتماعي والبيئي لكل من المجلس القومي لحقوق الإنسان والجمعيات الأهلية ذات الصلة في نشر ثقافة حقوق الإنسان بين شرائح المجتمع المصري

وقد استخدم الباحثون منهج المسح الإجتماعي بالعينة وكذلك منهج دراسة الحالة لكل من أعضاء المجلس القومي لحقوق الإنسان وأعضاء مجالس إدارات عدد من الجمعيات والمنظمات الحقوقية وكذلك آراء بعض الخبراء في مجال حقوق الإنسان، وأعتمد الباحثون على الإستبيان والمقابلات الشخصية من خلال دليل دراسة الحالة الذي اشتمل على الكثير من الاسئلة كأدوات لجمع البيانات مما يتناسب مع الدراسة الوصفية

وتكونت عينة الدراسة من ١٨٠ مفردة ذكوراً وإناً وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن هناك قصور بل وتعطيل لكثير من ادوار المجلس والجمعيات الحقوقية في نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع المصري وأن هناك أيضاً قصور في التصدي لكثير من قضايا حقوق الإنسان الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والبيئية مما يقزم من دور المجلس والجمعيات وانتهت الدراسة التي عدد من المقترحات والتوصيات منها ضرورة تنشيط دور المجلس القومي وإعطائه مساحة أكبر من قبل الدولة وكذلك دعم الجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان وأوصت الدراسة كذلك بضرورة تسليط الضوء على مهام المجلس إعلامياً ودعم الأعضاء للقيام بواجباتهم تجاه المجتمع وإعطاء حرية أكثر للجمعيات.

مقدمة

إن وعي الناس بحقوقهم والدفاع عنها وحمايتها من شأنه أن يؤدي إلي زيادة حجم المشاركة في الشأن العام وإلي فتح خطوط إتصال بين أفراد المجتمع والدولة مما يساهم في دعم برامجها البناءة ويزيد من كفاءة عمليات الرقابة ضد الفساد وسوء الإدارة كما يؤدي معرفة الناس بحقوقهم إلي تعزيز الوعي بتلك الحقوق وتعزيز قدرة الإنسان علي الدفاع عن حقوقه والحفاظ عليها والنهوض بها علي كافة المستويات بحيث تتحول حقوق الإنسان إلي واقع يتمتع به الأفراد في مجتمعاتهم وإن وعي الناس بحقوقهم يؤدي إلي توفير قنوات مشروعة ومنظمة للمجموعات المهمشة والمحرومة للمطالبة بحقوقهم. ومن المسلم به أن حقوق الإنسان لا تقبل التصرف بالتنازل عنها فهي حقوق ثابتة لكل إنسان حتي مع عدم الإعراف بها من قبل دولته. (أميرة فتوح: حقوق الإنسان في مصر المعاصرة، ترجمة إسماعيل صادق، الطبعة الأولى، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩٢م).

إن وعي الناس بحقوقهم يؤدي إلي توفير قنوات مشروعة ومنظمة للمجموعات المهمشة والمحرومة للمطالبة بحقوقهم.

إن نشرو تعليم ثقافة حقوق الإنسان هي عملية متواصلة نعم جميع صور الحياة، ومن ثم يجب أن تتفد وتصل إلي جميع أوجه الممارسات الشخصية والمهنية والثقافية والاجتماعية والسياسية والمدنية.

ومن خصائص حقوق الإنسان أنها فلسفة تقوم علي ركنين أساسيين هما الكرامة الإنسانية والمساواة الاجتماعية، ويعد إحترام حقوق الإنسان مصلحة عامة لكل الأفراد والجماعات وللإنسانية جمعاء، بإعتبار أن تمتع كل فرد بالحرية والمساواة والكرامة هو إحتياج أساسي لإزدهار الشخصية الإنسانية وتعزيز الشعور بالمواطنة والنهوض بالأوطان وتنمية

ثرواتها المادية والبشرية(نشأة وتطور حقوق الإنسان الدولية: بول جوردين لورين، ترجمة أحمد أمين الجمل،الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية،٢٠٠٨م).

مشكلة الدراسة

لحقوق الإنسان في الوقت الحاضر أبعاد مختلفة لكنها تكاد تجمع علي أهمية هذه الحقوق كأساس قوي ومتمين لبناء الديمقراطية في أي مجتمع، وهذه الحقوق تصادر بالكلية أو تنتهك في الدول التي يغيب عنها الأساس الشرعي للحكم وهو العدل وتعتمد فيه السلطة علي الإستبداد والقهر

ولا يمكن بأي حال من الأحوال الإنتقاص من حقوق الإنسان، فإن أحدا لا يملك الحق في حرمان شخص آخر منها مهما كانت الأسباب

ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة في بيان وأستجلاء وتقييم الدور الذي يقوم به المجلس القومي لحقوق الإنسان والجمعيات الأهلية ذات الصلة المباشرة بقضايا حقوق الإنسان الاجتماعية والبيئية، ودعم وبيان هذه الحقوق ونشرها بين شرائح المجتمع المختلفة ومدى فاعلية هذا الدور، لأن من مهام وأهداف المجلس طبقاً لقانون إنشائه العمل علي تحقيق وتعزيز وتنمية حقوق الإنسان وترسيخ قيمها وكذلك نشر الوعي بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية والاسهام في ضمان ممارسة هذه الحقوق والحرريات والعمل علي حل الشكاوي المتعلقة بها.

وقد تناولت العديد من الدراسات السابقة مشكلة الدراسة من وجهات متعددة كما في دراسة أمجد نصر الدين يوسف سنة ٢٠١٥م بعنوان إستراتيجية التضامن وتفعيل دور المجلس القومي لحقوق الإنسان في نشر ثقافة حقوق الإنسان المصري(دراسة مطبقة علي المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر)

كما تناولت الباحثة سلمي محسن صالح ٢٠١٦م هذه المشكلة في دراستها بعنوان فعالية المنظمات الدفاعية في تنمية ثقافة حقوق الإنسان لدي الشباب الجامعي، وكذلك تناول الباحث محمد عبدالرحيم هاشم عبدالحميد ٢٠١٦م هذه المشكلة في دراسته بعنوان (آليات المنظمات الدفاعية المحلية للدفاع عن حقي التعليم والصحة لسكاني العشوائيات) وكذلك المشاركة بالمقترحات والتوصيات في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان علي الصعيدين الوطني والدولي ومتابعة الإنفاذ للاتفاقيات وتطبيقها. وأيضاً تحقيق الجمعيات ذات الصلة للأهداف التي أنشئت من أجلها والتي جعلت جل أهدافها حماية حقوق الإنسان والتصدي لقضايا الانتهاكات لتلك الحقوق والدفاع عن أصحابها.

أسئلة الدراسة

- أثارت الدراسة من خلال بيان أهميتها وأهدافها العديد من التساؤلات التي يمكن إيجاز عدداً منها في الآتي :
- ١- ما هو دور وجهد ونشاط كل من المجلس القومي لحقوق الإنسان والجمعيات الأهلية ذات الصلة في نشر ثقافة حوق الإنسان؟
 - ٢- ما هي كيفية وآليات العمل المستخدمة لدخل المجلس والجمعيات التي تمكنها من أداء أدوارهما؟
 - ٣- ما طبيعة العلاقة التي تحكم عمل المجلس والجمعيات ومدي التعاون بينهما وكذلك علاقتهما مع مؤسسات الدولة الرسمية؟
 - ٤- ما الصعوبات والمشاكل والمعوقات التي تعوق عمل كل من المجلس القومي لحقوق الإنسان والجمعيات الأهلية وكيفية مواجهتها؟

٥- ما مدي تقييم الدور الاجتماعي والبيئي لكل من المجلس القومي لحقوق الإنسان والجمعيات الأهلية في نشر ثقافة حقوق الإنسان لدي مختلف شرائح المجتمع المصري ؟

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال إهتمام العالم كله بقضايا حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية (وكذلك صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة في ديسمبر عام ١٩٤٨ الذي يتحدث عن رأي المنظمة العالمية "الأمم المتحدة" في حقوق الإنسان المحمية لدي كل الناس، وتستمد الدراسة أهميتها من أن الغالبية العظمي من الدول أصبحت اليوم تعترف بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية وتنص عليها في دساتيرها وقوانينها)

وقد سعي الباحثون من خلال هذه الدراسة لمعرفة جهود ونشاط المجلس القومي في مصر والجمعيات الأهلية العاملة في هذا المجال.

ومن المؤكد أن كثير من شرائح المجتمع سوف تستفيد من نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع وفي مقدمتهم المرأة، الشباب، ذوي الإعاقة، الطفل وغيرهم كثيرين.

كذلك تهتم الدراسة بوضع تقييم جاد وموضوعي من الناحية الاجتماعية والبيئية لهذا الدور والجهود المبذولة في نشر تلك الثقافة علي اعتبار أن معرفة الإنسان بحقوقه الاجتماعية، والبيئية، يمكن أن يحقق وبشكل مباشر وفعال قدرا من العدالة والمساواة بين المواطنين في الكثير من مجالات الحياة علاوة علي أستتباب الأمن والسلام الاجتماعي في المجتمع مما يساهم كثيرا في دفع عجلة التنمية قدما إلي الأمام ومن هنا نتبين بشكل واضح وجلي أهمية هذه الدراسة.

أهداف الدراسة

- ١- هدفت الدراسة إلي التعرف علي أنشطة وجهود كل من المجلس القومي لحقوق الإنسان والجمعيات الأهلية العاملة في ذات المجال في نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع.
- ٢- الوقوف علي آليات العمل داخل المجلس القومي لحقوق الإنسان والجمعيات الأهلية التي تمكنهما من أداء دورهما بفاعلية
- ٣- معرفة مدي التعاون القائم بين المجلس القومي والجمعيات من جهة وبين مؤسسات الدولة من جهة أخرى
- ٤- رصد الصعوبات والمعوقات التي تواجه وتحد من عمل كل من المجلس القومي لحقوق الإنسان والجمعيات الأهلية العاملة في مجال حقوق الإنسان.
- ٥- تقييم الدور الإجتماعي والبيئي لكل من المجلس القومي لحقوق الإنسان والجمعيات الأهلية في نشرثقافة حقوق الإنسان بين شرائح المجتمع المصري المختلفة.

مفاهيم الدراسة

تناولت الدراسة عددا من المفاهيم نذكر منها :

- ١- مفهوم الدور
 - ٢- مفهوم حقوق الإنسان
 - ٣- مفهوم الحقوق البيئية
 - ٤- مفهوم المنظمات الغير حكومية
 - ٥- مفهوم الحقوق الإجتماعية
 - ٦- مفهوم ثقافة حقوق الإنسان
- التعريف الإجرائي للدور:** هو الجانب الدينامي للمكانة والتي تحتتم علي شاغلها أن يؤدي أدوارا معينة تتلائم مع طبيعة وعناصر هذه المكانة، وبما يتوافق مع متطلبات مركز معين داخل النسق الإجتماعي.

التعريف الإجرائي لحقوق الإنسان: هي الحقوق والواجبات التي ينالها الفرد بناء علي طبيعته البشرية أو عضويته في المجتمع دون التمييز علي أساس الجنس أو الدين أو اللغة أو اللون وفقا للحقوق الميدانية المتعارف عليها في الدساتير الديمقراطية

التعريف الإجرائي للحقوق البيئية: هي الحق الطبيعي في الحياة وفي الحصول علي بيئة سليمة ونظيفة خالية من التلوث والمخاطر والتي تضمن له مستوى معيشي مناسب يتمثل في الغذاء المناسب والملبس والمسكن، وكذلك تحسين أحوال المعيشة بصفة مستمرة.

الدراسات السابقة

١-دراسة رينيه مون (rennie moon)(2009) بعوان تعليم المواطنه الدولي "التبني الدولي لتعليم حقوق الإنسان في المدارس الرسميه وقد إهتمت هذه الدراسه بالتحقيق من الظهور والإنتشار العالمي لتعليم حقوق الإنسان وبالتحديد في المدارس الرسميه ،وذلك من خلال المتطور المؤسسي الذي يؤمن بالأفراد وقدرتهم علي التغيير والتطور ويقترح وضع تعريف عالمي للأمم "الدولة" يشتمل علي تعليم ثقافة حقوق الإنسان كحق أساسي وأحد المسئوليات الأساسية للدولة، وقد اعتمدت الدراسة علي التحليل التاريخي لمفهوم المواطنة وحقوق الإنسان، ومن أهم النتائج المستخلصة من تحليل الأحداث التاريخية تبين أن هناك تزايد في معدلات تبني حقوق الإنسان في كل من الثقافات العالمية والمحلية، التنمية السياسية، سلوك الدول المجاورة، زيادة المؤسسات الدولية والوثائق المهتمه بصياغة معايير تعليم حقوق الإنسان، فحركات حقوق الإنسان هذه تقود إلي إتخاذ قرارات وطنية لإعتماد تعليم حقوق الإنسان بشكل رسمي.

٢-دراسة (تي - رينالدو Reynulda - T) (2011) والتي اكدت علي ان هناك مشاكل تاريخيه وإجتماعيه تؤدي الي الصراع والمعارضه والعمق نتيجة إنتهاكات حقوق الإنسان

أو ضعف ثقافه المطالبه بها ،وبالإستخدام إطار التغيير الإجتماعي القائم علي حقوق الإنسان والذي يعزز العدالة الإجتماعية من أجل تعزيز السلام المستدام تمثلت في عدد من الأنشطة والتي منها الدعاوي القضائية، والعمل التتموي وأعمال الإاثة للناجين من انتهاكات حقوق الإنسان والرفاهية وخدمة المجتمع التطوعية والأنشطة الدينية، كل ذلك يعزز العدالة الإجتماعية وحقوق الإنسان والتفاهم بين الأديان وبين الأعراف وكان لهذه النتائج آثار إيجابية علي السياسات والبحوث والممارسين

٣-دراسة (أمجد نصر الدين يوسف: ٢٠١٥م) عن استراتيجية التضامن وتفعيل دور المجلس القومي لحقوق الإنسان في نشر ثقافة حقوق الإنسان المصري وهدفت الدراسة إلي تحديد إسهامات المجلس القومي لحقوق الإنسانفي نشر ثقافته ومدي تأثير متطلبات المجتمع المدني والمنظمات الدولية علي إسهامات المجلس القومي في نشر ثقافة حقوق الإنسان وكذلك تحديد الوسائل والأساليب التي يستخدمها المجلس القومي لحقوق الإنسان في نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع المصري وتوصلت الدراسة من العديد من النتائج تذكر منها

- ١-تساهم التقارير السنويه في نشرثقافة حقوق الإنسان لدي المقطوعيه
- ٢-يساعد المجتمع الإلكتروني في نشرثقافة حقوق الإنسان لدي الأفراد
- ٣-يساهم الإعلام الجماهيري في خلق قاعده عريضه بين المواطنين في نشرثقافة حقوق الإنسان

٤-دراسة (حاتم جمعة محمد علي وهبه: ٢٠١٦) عن أستخدام النموذج التتموي وتدعيم ثقافة المطالبة بحقوق الإنسان لدي جماعات الشباب وقد صاغ الباحث مشكلة الدراسة في تساؤل رئيسي وهو "هل يؤدي استخدام النموذج التتموي في خدمة الجماعة إلي تدعيم ثقافة المطالبة بحقوق الإنسان لدي جماعات الشباب وحدد أهمية الدراسة في أن موضوع

حقوق الإنسان يعتبر من أكثر الموضوعات الهامة في الوقت الراهن في العالم بأسره كما أن تدعيم ثقافة حقوق الإنسان لدي الشباب يساعدهم علي إدراك حقوقهم وواجباتهم ومسئوليات التنمية وإعادة بناء مؤسسات الدولة وتحقيق الإنتماء والمساهمة في إثراء الجانب القيمي لدي جماعات الشباب " وقد توصلت الدراسة إلي عدة نتائج نذكر منها :

(١) إستخدام النموذج التنموي يساهم بشكل فعال في تدعيم ثقافة المطالبة بحقوق الإنسان لدي جماعات الشباب

(٢) أنه توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استخدام النموذج التنموي وتدعيم السلوك الديمقراطي للمطالبة بحقوق الإنسان لدي جماعات الشباب

٥-دراسة (سمر زكريا عطا الله : ٢٠١٦) عن إسهامات المنظمات الحقوقية في صنع سياسات الرعاية الإجتماعية للمرأة المصرية

وقد طرحت الباحثة من خلال هذه الدراسة سؤالاً مضمونه "هل للمنظمات الحقوقية دورا في سياسة الرعاية الإجتماعية للمرأة المصرية؟"

وأرجعت أهمية الدراسة إلي الإهتمام العالمي والإقليمي بقضايا المرأة وحقوقها وشاركتها في تنمية مجتمعا وهدفت الدراسة إلي تحديد إسهامات المنظمات الحقوقية في صنع سياسة الرعاية الإجتماعية للمرأة المصرية وتحديد المعوقات التي تحول دون تلك الإسهامات وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية وقد إستندت الباحثة في دراستها علي مفهوم المرأة ومفهوم المنظمات الحقوقية وكذلك مفهوم صنع سياسات الرعاية الإجتماعية

ومن خلال وضع عدد من الفروض وإجراء الدراسة الميدانية توصلت الباحثة إلي عدد من النتائج أهمها :

١. أنه من المتوقع أن يكون إسهامات المنظمات الحقوقية في وضع سياسات الرعاية الإجتماعية للمرأة المصرية متوسطا

٢. هناك أوجه قصور من جانب المنظمات الحقوقية في تكوين قاعدة بيانات تساهم في وضع سياسات الرعاية الاجتماعية للمرأة المصرية
٣. هناك العديد من المعوقات المالية ونقص التمويل مما يحد من إسهام تلك المنظمات

الإطار النظري للدراسة

إن ظهور مفهوم حقوق الإنسان علي الساحة الدولية والإقليمية والمحلية لم يأت من فراغ أو بمحض الصدفة، ولكنه جاء نتيجة لمجموعة من التغيرات والأوضاع الخطيرة التي حدثت في العديد من المجتمعات مما ساهم في بذل العديد من الجهود في ترسيخ دعائم هذا المفهوم وتحقيق الأهداف المرسومة.

وتقوم الحقوق الإنسانية علي مجموعة من القيم التي تشكل محورا أساسيا يستند إليه العاملون في مجال حقوق الإنسان وهذه القيم هي الحياة، الحرية، التحرر، المساواة وعدم التمييز، والعدالة، والتضامن.

إن موضوع حقوق الإنسان ليس وليد العصر وإنما هو قدم الإنسانية نفسها حيث نشأت تلك الحدود بخلق آدم عليه السلام عندما قال له ربه تعالى: "وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ (٣٥)" سورة البقرة

وكذلك جاءت جميع الرسائل السماوية المنزلة بالنص علي حقوق الإنسان كما في الديانة اليهودية والمسيحية والإسلام.

وتصنف حقوق الإنسان إذا أركزت علي المعيار الزمني إلي ثلاثة أجيال تضاف إلي بعضها البعض وتتكامل، وقد جاء كل جيل من الأجيال الثلاثة مجسدا أوضاعا تاريخية معينة وهذه الأجيال الثلاثة هي:

- **الجيل الأول ويقوم علي:** إعتبار الإنسان فردا يتمتع بصفته بتلك الحقوق الطبيعية والتي تعرف بالحقوق المدنية والسياسية وهي في مجموعها ترتبط بالحريات وتشتمل علي الحق في الحياة والحرية والأمن وعد التعرض للتعذيب والتحرر من العبودية(رضا عطية إبراهيم: المواطنة والإنتماء وأثرهما علي المجتمع والدولة والأسرة، مكتبة القاهرة، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٦م) ثم الحق في المشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير وحرية الإعتقاد والدين وحرية التجمع والإشتراك في الجمعيات والحق في الجنسية والتنقل(هشام الروبي: دليل التعليم المدني للنشأ، المجلس القومي للشباب، ٢٠٠٧م).
- **الجيل الثاني من الحقوق:** وهي الحقوق التي نتجت عن الإفرازات الإجتماعية والآثار الفكرية للثورة الصناعية وتعرف بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية وهي تتعلق بالأمن وتشمل حق العمل والتعليم والمستوي اللاتق للمعيشة والمأكل والمأوي السكن والرعاية الصحية(أحمد جمال الدين موسي وآخرون: حقوق الإنسان والمباديء القانونية العامة، جامعة المنصورة، الجهاز المركزي لنشر وتوزيع الكتاب الجامعي، ٢٠٠٥م).
- **الجيل الثالث من الحقوق:** وهذا الجيل من الحقوق يؤكد علي بعد جديد من العلاقات الإجتماعية بين البشرية جميعها، وضرورة التضامن بينها والإشتراك في مواجهة التحديات التي تواجه الجنس البشري وتهدد بقاءه، وتشمل هذه الحقوق حق العيش في بيئة نظيفة ومصونة ومحمية من التدمير، وتشمل كذلك الحق في التنمية البشرية الشاملة من سياسية وثقافية وإقتصادية وتندرج هذه النوعية من الحقوق تحت مسمى حقوق التضامن أو التكافل (علي الدين هلال: النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وأفاق المستقبل، القاهرة، ١٩٨٩-٢٠١٠، مكتبة الأسرة، ٢٠١٠م).

الإجراءات المنهجية للدراسة

يشير مفهوم المنهج إلى الطريقة التي يتبعها الباحث لدراسة المشكلة موضوع الدراسة (٣)، كما يشير أيضاً إلى الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لإكتشاف الحقائق وللإجابة على الأسئلة والإستفسارات التي يثيرها موضوع البحث، وهو كذلك البرنامج الذي يحدد للباحث السبيل للوصول إلى تلك الحقائق وطرق إكتشافها، والمنهج بمعناه الواسع يعني مجموعة الأطر والإجراءات والخطوات التي وضعها الباحث عند دراسته للمشكلة محل البحث. والدراسة الحالية تهتم بظواهر موجودة بالعقل في الوقت الحاضر حيث تهدف إلى تحديد مدى إسهامات المجلس القومي لحقوق الإنسان والجمعيات الأهلية في نشر ثقافة حقوق الإنسان، وتقييم دورهما في هذا المجال، وكذلك تحديد الوسائل والأساليب التي يستخدمها المجلس القومي والجمعيات في نشر ثقافة حقوق الإنسان، ولذلك إستخدم الباحث منهج المسح الإجماعي (الوصفي).

ويعتبر المسح الإجماعي (الوصفي) منهجاً لجمع وتحليل البيانات الإجماعية من خلال مقابلات مقننة أو شبه مقننة أو من خلال إستبيانات (إستمارة البحث) وذلك بغرض الحصول على معلومات من أعداد كبيرة من المبحوثين يمثلون مجتمعاً معيناً.

١- نوع الدراسة: تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية لإتفاق ما تستهدفه هذه الدراسة مع أهداف الدراسات الوصفية حيث تميل الدراسات الوصفية إلى تقرير خصائص ظاهرة معينة أو موقف تغلب عليه صفة التحديد (العمل الأهلي المجتمعي التطوعي) وقد أعتمد الباحث على هذا النوع من الدراسات لجمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها وأستخدام دلالات محددة خاصة بالعوامل التي تؤثر على كفاءة أداء القيادات في عملهم.

٢- منهج الدراسة: أعتمدت الدراسة على المنهج العلمي من خلال المسح الشامل لعدد ١٨٠ مفردة من شرائح مختلفة من المجتمع المصري وقد أعتمدت الدراسة على أكثر من أداة

بحثة لجمع البيانات بما يساعد على الحصول ببيانات كافية وصولاً الى تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة.

٣- وتمثلت الأدوات المستخدمة في :

- **أستمارة أستبيان:** لعدد ١٨٠ مفردة من مختلف شرائح المجتمع المصري
- **المقابلات شبه المقتنة:** وذلك من خلال اجراء مقابلات مع أعضاء المجلس القومي لحقوق الأنسان وأعضاء مجالس إدارات بعض الجمعيات الأهلية العاملة في مجال حقوق الإنسان وكذلك بعض الخبراء.

٤- إختبار صدق وثبات أدوات الدراسة:

- **صدق أداة الدراسة :** للتأكد من صدق الإستمارة قام الباحثون بعرضها علي مجموعة من السادة المحكمين من أساتذة وأعضاء هيئات التدريس بالجامعة لإبداء رأيهم من حيث السلامة اللغوية للعبارات وإرتباطها بمتغيرات الدراسة ثم قام الباحث بتطبيق معادلة نسبة الإتفاق حول عبارات الإستمارة وحساب هذه النسبة علي كل عبارة علي حدا وإستبعاد العبارات التي قلت نسبة الإتفاق عليها عن ٨٠% وذلك من خلال تطبيق المعادلة الآتية :
نسبة الإتفاق = عدد مرات الإتفاق / (عدد مرات الإتفاق + عدد مرات الإختلاف) * ١٠٠

- **ثبات أدوات الدراسة:** تم حساب الثبات لأداة الدراسة بإستخدام طريقة إعادة الإختبار (Test-Retest)

مجالات الدراسة:

أ- المجال المكاني (الجغرافي): يتمثل المجال الجغرافي لهذه الدراسة في المجلس القومي لحقوق الإنسان ومقره القاهرة وكذلك عد جمعيات ومنظمات حقوقية تعمل في مجال حقوق الإنسان

ب- المجال البشري: تم تطبيق الدراسة علي

- أعضاء المجلس القومي لحقوق الإنسان

- أعضاء مجالس إدارات ٦ جمعيات ومنظمات حقوقية من مختلف محافظات مصر

ج- المجال الزمني: استغرقت عملية جمع البيانات الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتي ٢٠٢٢/٦/٣٠ أي سنة ميلادية كاملة

جدول (١): يبين توزيع الباحثين تبعاً لمتغير النوع ن=١٨٠

النسبة	العدد (التكرار)	الجنس
٥٠%	٩٠	ذكور
٥٠%	٩٠	إناث
١٠٠%	١٨٠	الإجمالي

يتضح من الجدول أن كل من الذكور والإناث يمثل نسبة ٥٠% من إجمالي عدد الباحثين حيث كان عدد الذكور من الباحثين ٩٠ مفردة وعدد الإناث من الباحثين ٩٠ مفرد وهو ما يمثل ٥٠% لكل منهم

جدول (٢): يوضح توزيع الباحثين تبعاً لمتغير الحالة التعليمية ن=١٨٠

م	الحالة التعليمية	التكرار	النسبة المئوية
١	مؤهل متوسط	٤٨	٢٦,٦٧%
٢	مؤهل جامعي	١٠٥	٥٨,٣٣%
٣	مؤهل فوق جامعي	٢٧	١٥%
	المجموع	١٨٠	١٠٠%

يتضح من الجدول السابق توزيع الباحثين تبعاً لمتغير الحالة التعليمية حيث أن عدد الباحثين من حملة المؤهلات المتوسطة ٤٨ مفردة بنسبة ٢٦,٦٧% من إجمالي عدد الباحثين (١٨٠ مفردة)

كما يبين الجدول أن عدد الباحثين من حملة المؤهلات الجامعية ١٠٥ مفردة بنسبة ٥٨,٣٣% من إجمالي عدد الباحثين و يبين الجدول أن عدد الباحثين من حملة المؤهل فوق الجامعي (دبلوم - ماجستير - دكتوراة) ٢٧ مفردة بنسبة ١٥% من إجمالي عدد الباحثين

جدول (٣): يوضح علاقة الباحثين بالمجلس القومي لحقوق الإنسان وفقاً لمتغير النوع
ن=١٨٠

م	العبارة	النوع				اجمالي
		إناث		ذكور		
	لك علاقة بالمجلس القومي لحقوق الإنسان	%	التكرار	%	التكرار	%
١	نعم	٣٢,٧	١٨	٢٥,٧	٥٤	٣٠,٠
٢	إلى حد ما	٤٨,٢	٢٤	٣٤,٣	٧٧	٤٢,٨
٣	لا	١٩,١	٢٨	٤٠,٠	٤٩	٢٧,٢
	الإجمالي	١١٠	٧٠	١٠٠	١٨٠	١٠٠

يتبين من الجدول السابق أن :

- عدد الباحثين من فئة (نعم) لديهم علاقة بالمجلس القومي لحقوق الإنسان بلغ ٥٤ مفردة بنسبة ٣٠,٠% من إجمالي عدد الباحثين، وبلغ عدد الذكور منها ٣٦ مفردة بنسبة ٣٢,٧% من إجمالي عدد الذكور، بينما بلغ عدد الإناث منها ١٨ مفردة بنسبة ٢٥,٧% من إجمالي عدد الإناث.

- عدد الباحثين من فئة (إلى حد ما) لديهم علاقة بالمجلس القومي لحقوق الإنسان بلغ ٧٧ مفردة بنسبة ٤٢,٨% من إجمالي عدد الباحثين، وبلغ عدد الذكور منها ٥٣ مفردة بنسبة

٤٨,٢% من إجمالي عدد الذكور، بينما بلغ عدد الإناث منها ٢٤ مفردة بنسبة ٣٤,٣% من إجمالي عدد الإناث.

- عدد المبحوثين من فئة (لا) يوجد لهم علاقة بالمجلس القومي لحقوق الإنسان بلغ ٤٩ مفردة بنسبة ٢٧,٢% من إجمالي عدد المبحوثين، وبلغ عدد الذكور منها ٢١ مفردة بنسبة ١٩,١% من إجمالي عدد الذكور، بينما بلغ عدد الإناث منها ٢٨ مفردة بنسبة ٤٠,٠% من إجمالي عدد الإناث.

وينضح مما سبق أن:

- العدد الأكبر من المبحوثين من فئة (إلى حد ما) لديهم علاقة بالمجلس القومي لحقوق الإنسان حيث بلغ ٧٧ مفردة بنسبة ٤٢,٨% من إجمالي عدد المبحوثين.
- العدد الأكبر من المبحوثين من الذكور من فئة (إلى حد ما) لديهم علاقة بالمجلس القومي لحقوق الإنسان حيث بلغ ٥٣ مفردة بنسبة ٤٨,٢% من إجمالي عدد الذكور.
- العدد الأكبر من المبحوثين من الإناث من فئة (لا) يوجد لهم علاقة بالمجلس القومي لحقوق الإنسان حيث بلغ ٢٨ مفردة بنسبة ٤٠,٠% من إجمالي عدد الإناث.

جدول (٤): يوضح جهود المجلس القومي لحقوق الإنسان في نشر ثقافة حقوق الإنسان

ن=١٨٠

م	العبارة	نعم	إلى حد ما	لا	المتوسط الوزني	الانحراف المعياري	الترتيب
١	يعقد المجلس ندوات تثقيفية عن حقوق الإنسان	٨٥	٦٠	٣٥	٢,٢٨	٠,٧٦	٣
٢	يقوم المجلس بعمل حملات إعلامية لتوعية المواطنين بحقوق الإنسان	٧٠	٦٠	٥٠	٢,١١	٠,٧٠	٤
٣	للمجلس موقع على شبكة الإنترنت للتواصل حول حقوق الإنسان	٩٥	٥٥	٣٠	٢,٣٦	٠,٧٩	١
٤	يعقد المجلس ندوات تثقيفية للشباب لزيادة الوعي لحقوق الإنسان لديهم	٨٥	٦٥	٣٠	٢,٣١	٠,٧٧	٢

يتبين من الجدول السابق (٤) أن بوجود موقع للمجلس علي شبكة الإنترنت إحتل المرتبة الأولى بين جهود وأنشطة المجلس بمتوسط وزني قدره ٢,٣٦ وذلك لأنه من أول ما فعل المجلس من جهود، واحتل جهد المجلس في عقد ندوات تثقيفية للشباب لزيادة الوعي لديهم بحقوق الإنسان المرتبة الثانية بمتوسط وزني قدره ٢,٣١ لأن المجلس في رأي المبحوثين يعقد ندوات للشباب في مختلف الجامعات والمنتديات الشبابية كما يساهم في مؤتمرات الشباب التي تعقدتها مؤسسات الدولة بجهد ملموس، أما عقد المجلس ندوات ثقافية عن حقوق الإنسان فجاء في المرتبة الثالثة بمتوسط وزني (٢,٢٨) يليها في المرتبة الرابعة عمل المجلس لحملة إعلامية لتوعية المواطنين بحقوق الإنسان بمتوسط وزني (٢,١١) وذلك لأن المبحوثين لا يشعرون بتلك الحملات علي وسائل الإعلام المرئية.

جدول(٥): تقييم الدور الاجتماعي والبيئي للمجلس القومي في نشر ثقافة حقوق الإنسان

ن=١٨٠

م	العبرة	نعم	إلى حد ما	لا	المتوسط الوزني	الانحراف المعياري	الترتيب
١	يهتم المجلس بالقضايا الاجتماعية	٨٠	٧٠	٣٠	٢,٢٨	٠,٧٣	١
٢	يقوم المجلس بتشكيل لجان تقصي الحقائق لرصد إنتهاكات حقوق الانسان	٧٠	٤٥	٦٥	٢,٠٣	٠,٨٧	٣
٣	يولي المجلس اهتماماً خاصاً بمختلف القضايا البيئية ومنها التلوث والمناخ	٤٥	٧٥	٦٠	١,٩٢	٠,٧٦	٤
٤	يقوم المجلس على إيفاد لجان إلى السجون لمتابعة حالتها ورصد الأنتهاكات لحقوق المساجين وكذلك حالات العنف والتعذيب	٨٠	٥٠	٥٠	٢,١٧	٠,٨٣	٢
٥	يهتم المجلس بتنمية الوعي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لدى المواطنين	٨٥	٦٠	٣٥	٢,٢٨	٠,٧٧	١ مكرر

يتبين من الجدول السابق (٥) أن اهتمام المجلس بالقضايا الاجتماعية جاء في المرتبة الأولى بمتوسط وزني قدره ٢,٢٨ وكذلك جاء في المرتبة الأولى مكرر إهتمام المجلس بتممية الوعي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لدي المواطنين لإدراكه أن تلك القضايا هي التي تهتم المواطنين في المقام الأول حيث أنها تمس حياتهم المعيشية اليومية.

وجاء في المرتبة الثانية إهتمام المجلس بغيفاد لجان إلي السجون لمتابعة حالتها ورصد الإنتهاكات لحقوق المساجين وكذلك حالات العنف والتعذيب التي تقع من المسؤولين عن إدارة تلك السجون لأن هذه الحالات تصل إلي أهالي المسجونين وتعتبر من قضايا الرأي العام.

أما المرتبة الرابعة والأخيرة فجاء هد المجلس تجاه القضايا البيئية المختلفة والتلوث بأشكاله المتعددة، وربما يرجع ذلك لعدم إحساس المبحوثين بهذا الجهد وعدم وجود نتائج ملموسة لدي المواطنين تجاه القضايا البيئية والتلوث وتحسين نوعية الحياة.

أهم نتائج الدراسة

- ١- أتضح من البحث أن طبيعة المجلس إستشارية وليست ملزمة للدولة ومن هنا فإن قرارات المجلس تواجه العديد من العقبات في التنفيذ مما يضعف من دور المجلس في مواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية
- ٢- أظهرت النتائج وآراء الخبراء أن المجلس والجمعيات ذات الصلة تواجه العديد من الصعوبات والمعوقات في سبيل نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع المصري ومواجهة القضايا الاجتماعية والبيئية وإن كانت في بعض الأحيان تقوم ببعض الجهود ولكنها غير ملموسة وغير محسوسة

- ٣- من أهم نتائج الدراسة أن المجلس القومي لحقوق الإنسان وبعض الجمعيات تفتقد إلي آليات العمل الفعالة التي تمكنهما من أداء دورهما في نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع المصري والتي من أجلها تم إنشائها
- ٤- أظهرت النتائج أن المجلس قد وضع مشروعا متكاملًا لنشر ثقافة حقوق الإنسان وتم تدشينه رسميًا في منتصف إبريل ٢٠٠٧ وقد إستهدف المشروع العديد من الفئات مثل الإعلاميون العاملون بإتحاد الإذاعة والتلفزيون - الصحفيين - المحامين وموجهو الأنشطة في وزارة التربية والتعليم - الأخصائيون الإجتماعيون ومدبرو ومسئولو مراكز الشباب وأعضاء المجالس المحلية - طلبة الجامعات خاصة طلبة ليسانس الحقوق وليسانس الآداب إعلام وصحافة وطلبة بكالوريوس العلوم السياسية
- ٥- أن العلاقة التي تحكم عمل المجلس والجمعيات الأهلية العاملة في مجال حقوق الإنسان تفتقد إلي التعاون والتشبيك بينهما من ناحية وبينها وبين مؤسسات الدولة من جهة أخرى.
- ٦- أظهرت النتائج أن هناك العديد من الصعوبات والمشاكل والمعوقات التي تعوق عمل كل من المجلس القومي لحقوق الإنسان والجمعيات الأهلية نذكر منها علي سبيل المثال
- أ- قلة الفروع في مختلف المحافظات
- ب- إحكام الرقابة من الدولة والجهات الأمنية علي تحركات وجهود وعمل كل من المجلس القومي والجمعيات والتضييق عليهما بما يحد من الجهود والفاعلية في نشر ثقافة حقوق الإنسان
- ت- ضعف وقلة الدعم والتمويل المالي لكل من المجلس والجمعيات سواء محليا أو إقليميا أو دوليا خصوصا بعد عام ٢٠١٣م

وقد أتمت جهود المجلس بالتطور المستمر وشملت عدة محاور منها :

- تشكيل وحدة متخصصة في المجلس لرصد وتوثيق كل ما يتعلق بالحق في المشاركة وتنظيم دورات وندوات وورش عمل ناقشت كل أبعاد العملية الانتخابية بالتعاون مع الجهات المختصة وأصدر المجلس العديد من التوصيات التي تتيح إجراء إنتخابات حرة ونزيهة
- كما يقوم المجلس بتدريب الجمعيات الأهلية المشاركة في متابعة الإنتخابات وتسهيل الحصول علي التصريحات لددى الهيئات التي كانت تشرف علي الإنتخابات وذلك قبل إنشاء الهيئة العليا للإنتخابات عام ٢٠١٧
- وقد تم تعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٣ الخاص بإنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان بالقانون رقم ١٩٧ لسنة ٢٠١٧ ليضيف إختصاصات واسعة للمجلس بما يمكنه من تحقيق أهدافه في تعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان والحريات العادلة
- إلا أن الدراسة أوضحت العديد من الصعوبات التي تواجه المجلس القومي لحقوق الإنسان وتحد من مدرسة نشر ثقافة حقوق الإنسان منها :
 - أ- ضعف الدعم المالي الحكومي
 - ب- نقص المستوي المهاري للعاملين
 - ت- صعوبة الإجراءات الإدارية للمجلس
 - ث- ضعف المشاركات التطوعية لدي المواطنين

التوصيات والمقترحات

أوصت الدراسة أن تتيح الدولة مزيدا من حرية العمل والحركة لكل من المجلس القومي والجمعيات الأهلية في سبيل تحقيق الهدف وهو نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع المصري مع منحهما القدرة علي رقابة مؤسسات الدولة رقابة فعالة ورصد الإنتهاكات لحقوق الإنسان خاصة في أقسام الشرطة والسجون كما أوصت الدراسة بمنح المجلس القومي والجمعيات مزيدا من الدعم المالي والعيني مع إتاحة الفرصة في استخدام وسائل الإعلام المختلفة وخصوصا المملوكة للدولة والواسعة الإنتشار من أجل التأثير في المجتمع ونشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع المصري علي نطاق واسع

المراجع

- أحمد الرشيدي : حقوق الإنسان : نحو مدخل إلي وعي ثقافي، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥.
- أحمد علي الحاج: علم الإجتماع التربوي المعاصر، دار السيرة للنشر والتوزيع ،ط١، عمان، ٢٠١٢.
- أنطوان نصري مسرة : ثقافة حقوق الإنسان - عالمية المبادئ وسبل التأسيس -بيروت، برنامج العدالة والسلام وحقوق الإنسان (٢٠٠١).
- حاتم عبدالمنعم أحمد: الإتجاهات النظرية والمنهجية ومجالات الدراسة في علم الإجتماع البيئي، بورصة الكتاب للنشر والتوزيع ،ط١، القاهرة، ٢٠١٥.
- عصام الدين محمد وآخرون : الرهان علي المعرفة "حول قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ٢٠٠٢.

غازي حسن: الوجيز في حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، عمان، دار الثقافة، ١٩٩٧.
فضل الله محمد إسماعيل : حقوق الإنسان بين الفكر العربي والفكر الإسلامي، الإسكندرية،
دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٨.

مصطفى مرتضي علي، قضايا فكرية معاصرة، قراءة في نماذج واقعية في العالم العربي
المعاصر، دار الروابط للنشر والتوزيع، ط١، القاهرة، ٢٠١٨.

نهى عبدالمقصود فكري: دور البرامج الحوارية بالفضائيات العربية في نشر ثقافة حقوق
الإنسان لدي عينة من الشباب المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية
الآداب، جامعة دمنهور، ٢٠١٢.

W.k heir: The conceptual basic of human rights ,the foundatiour for
humanitarian rights ,London.

Samual p. huntington; democratization the late twentieth century,
London ,university of Oklahoma , 1991

A exander Haslam : Psychology in organizations , 2004 d London ,
SAGE publication ,2004

RObert Barker: social work dictionary, USA N.A.S.W press, 1991

AN ENVIRONMENTAL ASSESSMENT STUDY OF THE ROLE OF THE NATIONAL COUNCIL FOR HUMAN RIGHTS AND THE RELEVANT NGOS IN SPREADING THE CULTURE OF HUMAN RIGHTS AMONG DIFFERENT SEGMENTS OF EGYPTIAN SOCIETY

Mahmoud A. A⁽¹⁾; Iglal I. Helmy⁽²⁾ and Ahmed M. Youssef⁽³⁾

1) Post Graduate student at the Faculty of Environmental Studies and Research, Ain Shams University 2) Faculty of Arts, Ain Shams University.3)

ABSTRACT

Human rights issues occupy great importance to the standard of countries in the world, and this importance is clearly evident in third world countries or developing countries, where many of the rights of peoples are violated or totally confess cited, especially in those countries where the legal basis for governance is absent, which is justice, and authority is relied upon on tyranny and oppression

One of the challenges of human rights is that they are neither solid nor bought, and they are far all human beings, regardless of color it must be emphasized that human rights are one indivisible unit and it 's is a state of continuous deter mined in statement of the role played by the national council for human rights and the directly related NGO's in spreading the culture of human rights and raising citizens. Awareness of allaspeets of human rights.

Social, political, economic, health and environmental human rights issues, this study gains its importance through the interest of the whole world in various human rights issues, and there is no evidence for that from the issuance of the universal declaration of human rights by the United Nations in December 1948

And the study aims to assess the social and environmental role of the national council for human rights and the relevant NGO's in spreading the culture of human rights among the segments of Egyptian society.

The researcher used the simple survey method as well as the case study method for each of the members of the national council for human rights and members of the boards of directors of member of human rights association and organizations as well as opinions of some experts in the field of human rights and the researchers relied on the questionnaire and interviews personally through the case study guide which included a lot of questions as tools of data collection which agree with the descriptive study .

The study specimen consisted of 180 males and females and the study reached a set of results including that there are shortcomings and even obstructions in many of the roles of the council and human rights associations in spreading the culture of human rights in the Egyptian social and that there are also shortcomings in addressing many social, political, economic, and environmental human rights issues,

which it dwarfs the role of the council and associations, and the study concluded with a number of proposals and recommendations including the need to revitalize the role of the national council and give it more space by the state, as well as support associations working in the field of human rights

The study also recommended the need to shed light on the functions of the council in the media, support the members (to do, to work, to carry out) their duties to society